الثورة
الخميس 24 رجب 1433هـ 14 يونيو 2012م العدد (17376)

جلسة تبادل النصائح

رئيس البرلمان: أمنيتي لم تتحقق

■ كأن الإجازة كانت مهمة للبرلمان حتى تهدأ نقاط الخلاف مع الحكومة وحتى يطلب النواب من بعضهم التخفيف من حدة الأسئلة – فبعد أن كانت الآفاق تبدو مغلقة أمام المتابع لجدال النواب اليومي أصبح من الممكن رؤية الشاطئ دون تحديد نوع الحياة الموجودة عنده.

تجاوز البرلمان عقبة الحصانة المنصوص عليها في المبادرة الخليجية بصعوبة وأراد البعض اتخاذها منصة لتحقيق المصالح – ثم جاءت الموازنة وتأخر إقرارها أسابيع وتوقع البعض عدم الوصول إلى الإقرار لكنه تم – ولا تزال أسعار الديزل محل مماحكة وستصل اللجنة المشتركة إلى اتفاق – كل هذه العتبات تم تجاوزها والسير قدماً مع وجود من يعترض دون أن ينال مراده في العرقلة والمحاولة مستمرة.

وبعد أن قضى النواب شهراً وأسبوعاً في الإجازة السنوية عادوا وفي نوايا بعضهم تكرار الدوامة في رمي الكرات بعيداً تواجههم حالة الهدوء التي ما زالت حاضرة لدى البعض وقد ظهر ذلك في ثاني جلسة أعقبت العودة حيث سادت كلمات تضمنت ما يشبه النصيحة في الجلسة وشكلت حبلاً مشتركاً بين عدد من النواب بما فيهم رئيس البرلمان الذي حاول الوقوف في منتصف التيارات السياسية الممثلة في المجلس مستخدماً صوتاً منخفضاً وعبارات ودودة وصياغة جمعية وقال:

«عندما أدخل القاعة منذ زمن وأنا اتمنى أمنية لم تتحقق» يزداد التركيز من الحضور وينتظرون أن يكشف عن أمنيته التي لم ينلها وبعد توقف بسيط أوضح:

«أمنيتي متى أرى زملائي جميعاً وهم يتكلمون عن مهمة وطنية بوجهة نظر موحدة تقدم مصلحة البلاد – نحن بشر معرضون لكل شيء وواجبنا ان ننسى ونترك ما كنا عليه. ويوجه دعوة أكثر وضوحاً «مدوا أيديكم إلى أيدي بعض لمساندة حكومة الوفاق».

لقد وصل بالمفردة الأخيرة حكومة الوفاق إلى مكان هناك من لا يريده أن يصل إليه وإن أردنا ترتيبهم سيتصدر سلطان البركاني رئيس كتلة المؤتمر الشعبي القائمة وقد وقف بالفعل وأراد الحديث دون أن يخرج عن ما توقع منه.

في البداية طلب أمراً يبدو غريباً أن لا تذاع كلمة رئيس المجلس وأن لا يشاهدها الناس في منازلهم لأن فيها اتهام بعدم الوطنية للنواب وأنهم غير مهمتين بالوطن ومن قال أننا غير مهتمين – هناك اتهامات مباشرة في الأسئلة التي تطرح وهناك أسئلة حقيقية.

ثم ذهب البركاني إلى عبدالعزيز جباري طالباً منه ورقة إيضاحية حول الأسئلة المحترمة والأسئلة غير المحترمة التي ذكرها وأن لا تذاع كلمة جباري أيضاً لأنها لا تليق بالمجلس حسب وصف سلطان (ما كان عليك أن تعيد علينا ما سمعناه منك ليلة أمس يا جباري) قاصداً مقابلة كانت بثت مساء مع عبدالعزيز جباري في إحدى القنوات.

وكان جباري أراد الوقوف أيضاً على مسافة واحدة من زملائه بعد أن ذكرهم أنه لا ينتمي إلى المتجادلين في القاعة وحتى يثبت ما يقول أورد نموذجين الأول لمحمد الحزمي من كتلة الإصلاح وهو يوجه أسئلة إلى وزير الخارجية ونائب آخر يوجه أسئلته إلى وزير الدفاع وللتبيين قال جباري أن عضوا المشترك ينتقيان وزيرا في المؤتمر ليسائلاه وعضوا المؤتمر يبحث عن وزير في المشترك ليحرجه هذا هو الوضع القائم وهو ما لا تحتمله البلاد حالياً رغم أننا منذ سنوات ندور في نفس الفلك لهذه التوجهات ولن نخرج منها رغم أنه علينا العمل موحدين لمساندة حكومة الوفاق فأي إخفاق لها هو إخفاق للبلاد كلها وليس لطرف دون آخر.

الراعي قال أنه سيحتاج إلى عامين للرد عليها:

نائب يضع ورقة امتحان أمام وزير الدفاع

■ استغرق خمس دقائق لقراءة اسئلته الموجهة إلى وزير الدفاع وقد شملت كل الأحداث التي دارت مؤخراً وقد أراد النائب محمد الصالحي معرفة سبب تأخر هيكلة الجيش وسر تمرد إحدى الألوية عن قرارات رئيس الجمهورية وما حدث في أبين والأسلحة الثقيلة والمتوسطة التي وصلت إلى القاعدة وقضايا أخرى.

وهو ما دفع برئيس المجلس إلى القول أن وزير الدفاع يحتاج إلى عامين للرد على هذه التساؤلات التي طالت حتى قبل أن يأتي الوزير للرد.

لكن الصالحي عقّب على رئيس البرلمان واراد منه توضيحاً حول الاعتراض الذي لم يخالف لائحة المجلس وقال يحيى الراعي أن ملاحظته فقط حول المدة الزمنية التي يحتاج إليها وزير الدفاع للرد ولماذا وصلت إلى هذا الطول مع عدم الاعتراض على جوهرها.

فيما دافع النائب عبده الحذيفي عن الوزير الذي يخوض حالياً حرباً شرسة ضد تنظيم القاعدة في أبين وأن طلب حضوره يعني التأثير على سير المعركة التي يتابعها لحظة بلحظة حتى يتم التغلب عليها والحال ينطبق حسب الحذيفي على وزير الداخلية الذي تحتاج منه البلاد إلى جهود مضاعفة قد لا تحتمل استدعائه إلى البرلمان بين حين وآخر نظراً للأوضاع الخطيرة التي تمر بها.

فيما علق أحد النواب بقوله أن الأسئلة يفترض بها أن تجمع في ورقة امتحان وتقدم إلى الوزير ويمنح وقتا كافيا للإجابة عليها ووقتاً إضافياً حتى يتمكن من حل جميع الأسئلة.

نائبان يهمسان حول ثالث تمكن من إحراج الشعيبي

■ في ساحة البرلمان اختارا نائبان مكاناً منفرداً للحديث حول قيام نائب ثالث بإحراج وزير التعليم العالي والخروج منه بمنحه لأحد الطلاب للدراسة في الولايات المتحدة الأمريكية وهو ما لم يعجب المتحدثين همساً ويعتبر من حقوق الآخرين ربما يكونوا أكثر التزاماً ومنفعة إذا ذهب للدراسة هناك بمجهوده العلمي.

وسأل أحد النواب زميله «والمساكين من لهم؟» فرد عليه «اسأل صاحبك» ثم انصرفا وتعبيراتهما فيها الكثير من الاستنكار لقيام نائب باستخدام مقعده البرلماني واخراج منحة لشخص قد لا يستحق على حساب آخر جدير بالدراسة ومواصلة التعليم.

ويتعرض وزراء التعليم العالي والوزارات الحيوية الأخرى إلى ضغوطات واحراجات وتدخلات نواب لا يكفون عن زيارتهم المتكررة واستخدامهم لمركزهم الاجتماعي في سبيل أخذ حق غيرهم مع وجود نواب لا يقدمون على تصرفات كهذه وأخرين يستخدمون نفوذهم لخدمة من يستحق فعلاً.

تجاوبا مع ما نشرته صحيفة الثورة حول تهريب 211 كيلو جراماً من أثارنا:

البرلمان يطلب حضور وزير الثقافة في أقرب وقت

■ في التحقيق الذي نشرته صحيفة الثورة قبل أسبوعين كشفت عن تفاصيل تهريب 211 كيلو جراماً من آثار ومخطوطات اليمن إلى بيروت تجاوب البرلمان واراد معرفة مصير تاريخ البلاد الذي يتعرض لا قسى أنواع التهريب.

وطرح النائب سنان العجي استفساراً مطولاً حول القضية المنشورة وإذا كانت الكمية المضبوطة في مطار الشهيد رفيق الحريري ستعود إلى بلادنا أم لا وطلب من المجلس أن يدرج السؤال ضمن جدول الأعمال حفاظاً على ماضينا وحاضرنا – كما طلب استدعاء وزير الثقافة في أقرب وقت ليوضح للبرلمان جهود الوزارة في استعادة الآثار المنشورة في صحيفة الثورة وهل ستعود فعلاً لأنها تهم كل الناس.

استمرار الغياب

■ لا يتعامل بعض أعضاء البرلمان مع مجلسهم بتقدير ويتضح ذلك من خلال القاعة التي تكاد تخلوا من الأعضاء وتنعقد الجلسات بعدد قليل منهم لا يصل إلى الحد القانوني ويزداد هذا عقب انقضاء الإجازات حيث يستمر أعضاء في إجازاتهم دون أن يقطعوها غير مبالين بضم اسمائهم إلى قائمة الغياب الطويل بدون عذر وإن كان غير حقيقي.

وطيلة الأسبوع والنواب الحضور يطلبون الانصراف لأنه من العيب أن تنعقد الجلسات بأقل من القليل وكأنهم أيضا لا يرغبون في الحضور ويريدون الانصراف ولو بحجة غياب زملائهم.

لم يتغيروا

صقر الصنيدي

■ يبدو أن الإحراجات ستظل من الأشياء التي يصعب تغييرها وستبقى مجالاً مفتوحاً غير قابل للتغيير – وبالنسبة للبرلمان يعتمد بعض من الأعضاء على الإحراجات كمبدأ راسخ فبعد أن يبعثوا بورقهم إلى الجهات المختصة ولا يجدون تجاوباً في تنفيذ أمر متعلق بشأن شخصي – يجندون أنفسهم لتتبع خطى الوزير المعني حتى يلقوا القبض عليه في ديوان وزارته ويدخلون معه في حديث طويل ونقاش معمق وابتسامات مبتكرة ثم يختمون بورقه يريدون التوقيع عليها للحصول على مصلحة معينة وغالباً لا يجد المسؤول منفذاً للهروب أو التأجيل فيحس بالإحراج ويمضي كأنه مكره وبذلك يكون قد صادر حق أو حقوق آخرين حرموا من ما ه لهم قانونيا.

وبالحصول على التوقيع يفقد النائب مصداقيته أمام الوزير الذي يشعر أنه قدم خدمة للبرلمان وبالمقابل لن يكون من حق الأخير استدعاء الأول في أي حالة كانت، يتكرر هذا المشهد ولدى المخرج إحساس بعدم القدرة على استبداله بمشهد آخر أو تغييره فالكل يسلم أن على الأمور أن تسير هكذا – وأصبح الناخبون أنفسهم يقيمون النائب على أساس تقديمه لمصالحهم على أبناء الدوائر الأخرى وإلا لماذا اختاروه لتمثيلهم متجاهلين انه معني فقط بوضع تشريعات تحدد طريقة حياتنا وليس التدخل في شؤون السلطات الأخرى.

وأصبحت هناك تقييمات لنجاح نائب تعتمد على قدرته في إنجاز أكبر قدر من الوساطات لمعاريفه ومن يعتقد أنهم يمتلكون القدرة على حشد الناخبين لصالحه وهو تقييم غير منطقي لأنه يخرج أهم مؤسسة تشريعية عن دورها الحقيقي ليصبح أعضاؤها مجرد معاملين لإنجاز المصالح دون التفكير بمن يخسر حقه بتدخلهم – كما يتعذر على النواب لعب دورهم الرقابي المحايد ويصيرون خاضعين للمنفعة التي تقيد سلطتهم وتدريجياً تفقدها فاعليتها وبدل أن يشكلوا مصدر خوف للفساد يصبحون مصدر اطمئنان للفاسدين الذين لن يبخلوا في تلبية طلبات البعض مقابل أن يسلبوا حقوق الكل.